# محور المقاومة.. دلائل مؤثرات القوى اللادولتية في تشكيل الإستراتيجيات الدولية

وسام اسماعيل
كاتب ومحلل سياسي

انتظرت الولايات المتحدة الأميركية حتى عام ٢٠٠١ لتتخلص من تأثيرات النظام الدولي ثنائي القطبية، بحيث إنها، في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، واظبت على تأكيد التزامها، صورياً على الأقل، بآليات العمل الجماعي في معالجة القضايا الدولية والإقليمية التي تقرر أنها تهدد السلم والأمن الدوليين. فبعد أن حرصت على تشريع تحرير الكويت في مجلس الأمن، في ظل ما عدّته تهديداً عراقياً للسلم والأمن الدوليين، عمدت بعد أحداث أيلول/سبتمبر إلى إظهار التضامن معها، دولياً وأممياً، على أنه واجب يفترض التزام ما تقرره.

وعليه، لم تسمح بظهور أية معارضة في الأمم المتحدة لمشروع احتلال أفغانستان، ثم ذهبت إلى احتلال العراق بطريقة أحادية، عبّرت عن ترجمة حقيقية للنظام الدولي الذي تريده. فمن خلال توجهها إلى ترتيب هذا النظام، وفق السيناريو الذي يفترض أمركته، سعت الولايات المتحدة لمنع ظهور أي منافس دولي، وعمدت إلى توظيف القوة الصلبة في سياستها الخارجية. وبالتوازي مع عدّ مقولة الرئيس بوش الابن، في تلك المرحلة، "من ليس معنا فهو ضدنا"، دفعت إلى اعتماد تصنيفاتها للإرهاب كمرتكزات أساسية للنظام الدولي الذي أرادته.

من ناحية أخرى، وبسبب غياب المنافس الدولي نتيجة تسليم الاتحاد الأوروبي لخيار التبعية للمشروع الأميركي تحت عنوان التكامل والتضامن، وبحيث إن الاهتمامين الروسي والصيني لم يكونا موجّهين في تلك المرحلة من أجل التدخل في الشؤون الدولية، وإنما كانت جهودهما تستهدف إعادة بناء عوامل القوة الداخلية وتمتينها، توجهت أنظار الولايات المتحدة في ظل إعادة ترتيبها للنظام العالمي إلى توطيد وجودها في منطقة الشرق الأوسط، بحيث إنها استنتجت إمكان توطيد موقعها العالمي من خلال السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالموارد والمتميزة بموقعها الاستراتيجي، عبر ممراته المائية الحيوية للتجارة العالمية، من دون أن ننسى أهمية المحافظة على تفوق الكيان الإسرائيلي وقوته، بالنسبة إليها.

وعليه، عمدت الولايات المتحدة، في تلك المرحلة، إلى محاولة العبث بالخريطة السياسية للمنطقة، بحيث أسقطت النظام العراقي وعملت على احتواء الدول المناوئة لسياساتها في المنطقة من خلال ممارسة سياسة تستهدف محاصرتها وفرض حظر اقتصادي عليها، ومحاولة تقييدها بعشرات القواعد العسكرية التي نشرتها قرب حدودها. بالتوازي، عمدت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقات دفاعية مع مماليك الخليج الفارسي تحت حجة ضمان حمايتها من أخطار الإرهاب، وكثّفت جهودها للوصول إلى توقيع المماليك اتفاقيات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، على نحو يساعد على إسقاط المنطقة تحت إدارتها ونفوذها وتصنيفاتها، ويجعلها من الأدوات المساعدة في المحافظة على موقعها في اللحظة التي يحاول أي من الأقطاب الدولية التحرك.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اكتفت، في تلك المرحلة بتطبيق سياسة الاحتواء في مواجهة الدول المناوئة لها في المنطقة، بحيث إن مسارها في مواجهة تلك الدول لم يتخط محاولة تقييد حراكها الإقليمي عبر التهديد من ناحية، وتقديم الوعود والإغراءات من ناحية أخرى، فإن بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهدت تحولاً على مستوى توجهها في المنطقة، بحيث اعتمدت خياراً مغايراً، عنوانه إسقاط الأنظمة من خلال محاولة استغلال ما عُرف بـ"الربيع العربي".

وإذا كان من الممكن توصيف السلوك الأميركي في تلك المرحلة، فمن السهل أن يُظهر خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما، والذي ألقاه في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١١، على أنه الدليل العملي لهذا السلوك، بحيث لم يؤدِّ التمسك بالسردية الأميركية، التي زعمت أنها تفاجأت بالحراك في تونس، إلى اعتماد الحياد في المرحلة التي تلت، إذ عمدت إلى تكييف مسارات الحراك في دول المنطقة على نحو يلائم توجهاتها. وبالتوازي مع الوعود بحزمات اقتصادية لمصر وتونس، دافعت الإدارة الأميركية عن العقوبات التي فرضتها على بعض الأنظمة، وقدمت لسلوك دول أخرى، أمعنت في قمع الحراك فيها، تبريرات تتوافق مع ما يمكن عدّه مساراً يلائم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة. في هذا الإطار، افترضت تقديرات دوائر القرار الأميركي أن العمل غير المباشر على إسقاط بعض الأنظمة سيقدم لها ما يمكّنها من تغيير خريطة توزيع القوى في المنطقة، وسيساعد على تحقيق ما يلائم تطلعاتها ومصالحها في ظل توجّه الرئيس باراك أوباما إلى الانكفاء عن التدخل المباشر، والامتناع عن استخدام القوة المباشرة في المنطقة، والتوجه نحو الباسفيك.

غير أن حسابات الواقع الميداني لم تتطابق مع التوجهات النظرية للسياسة الأميركية، بحيث إن محاولة الدفع إلى إسقاط الأنظمة المناوئة للولايات المتحدة، عبر حراك داخلي، اصطدمت بمقاومة نجحت في تكريس رؤيتها لمواجهة ما تم تحضيره للمنطقة، إذ رسمت أطر المعركة مع الولايات المتحدة وفق سيناريو يتخطى في فعالياته ما يمكن لدولها أن تحققه.

فمن خلال التكامل والتضامن والإصرار على المواجهة المباشرة، استطاع محور مقاومة، عبر قوى عابرة للحدود، من اليمن إلى لبنان، مروراً بالعراق وسوريا، أن يربط بين المشروع الأميركي، متمثلاً بادّعاء نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، وبين نظرية الفوضى التي عدّتها مراكز الأبحاث الأميركية مدخلاً لفرض تحولات في واقع دول المنطقة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على نحو قد يساهم، بحسب زعمها، بتحقيق المصالح والرؤية الأميركية للمنطقة. عليه، لم يجد هذا المحور أيّ حرج في مواجهة هذه التحولات، واستطاع أن يتخطى عقدة تصنيفه على أنه يواجه حراكاً شعبياً يستهدف تحول أنظمته نحو الديمقراطية ليواجه عسكرياً ما ثبت فيما بعد أنه لا يتعدى حدود إسقاط الدول المناوئة للولايات المتحدة، بحيث ساد الهدوء والاستقرار في كل البلدان الحليفة أو الواقعة تحت نفوذ هذه الأخيرة.

وبالتالي، ظهر محور المقاومة، الذي يُصنَّف في إطار القوى اللادولتية، ليشكل مرة أخرى عقبة أثبتت قدرة استثنائية في تعطيل مسار استراتيجي لقوة عالمية تبحث في كيفية المحافظة على نفوذها الأحادي في المنطقة، وبالتالي تأثير القوى اللادولتية في تشكيل توازنات النظام العالمي الجديد.

**ظهر محور المقاومة، الذي يُصنَّف في إطار القوى اللادولتية، ليشكل مرة أخرى عقبة أثبتت قدرة استثنائية في تعطيل مسار استراتيجي لقوة عالمية تبحث في كيفية المحافظة على نفوذها الأحادي في المنطقة**

---

على طريق دعمه للشعب الفلسطيني..

# ماذا حقق اليمن في المعادلات الدولية؟

شارل أبي نادر
كاتب ومحلل سياسي

لقد كان منتظرًا أن يقوم أبناء اليمن بالتدخل نصرةً للشعب الفلسطيني ضدّ "إسرائيل" وضد القوى التي تدعمها في العدوان الظالم الإجرامي على غزّة وعلى الضفّة الغربية؛ فقضية فلسطين ومواجهة احتلالها هي قضية أساسية في عقيدة الوطنيين الشرفاء من أبناء اليمن، وشعار الموت لأميركا ولـ"إسرائيل" الذي يرفعونه ويقاتلون من أجله، يتخطّى البعد الوجداني والقوميّ والديني، ليكون عمليا، شعارا استراتيجيا، يصوّب علنا على الصهاينة وعلى داعميهم الأميركيين، كمسؤولين مباشرة عن احتلال "إسرائيل" لفلسطين وللمقدسات فيها ولبعض الأراضي في أكثر من دولة عربية. ولكن ما لم يكن منتظرًا، هو ما حققه أبناء اليمن في مناوراتهم هذه، الداعمة لفلسطين، على صعيد المعادلات الإقليمية والدولية، والتي تجاوزت بأبعد من مستوى، التأثيرات المباشرة على "إسرائيل". فما هي هذه التأثيرات التي فرضتها المناورة اليمنية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وفي خليج عدن وبحر العرب؟ وأي حضور أصبح لليمن على صعيد المعادلات الإقليمية والدولية بعد أن أثبت نفسه لاعبًا إقليميًّا، لا يمكن تجاوز موقعه وقدراته وإمكانياته، وبعد أن تدخل أبناؤه عبر مناورة مباشرة وجريئة، تجاوزت كلّ الخطوط والسقوف التي تخشى الدول القادرة على التدخل بها؟

### أولًا: في البعد العسكري:

ربما كان الأميركيون يعتبرون أن ضرب عشرات الأهداف اليمنية، من قواعد لإطلاق الصواريخ أو المسيرات، سوف يقلص أو يقيد قدرات أبناء اليمن على استهداف هذه المساحات البحرية، والتي سيطرت القوى البحرية والمسيّرة اليمنية عليها في باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، وصولًا إلى جنوب فلسطين المحتلة في أم الرشراش "إيلات"، ولكنهم اكتشفوا وبعد أن تدخلوا بمئات الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز من سفنهم وبمئات القنابل الذكية والموجهة من قاذفاتهم وقاذفات حلفائهم البريطانيين، أن تأثير هذا التدخل بقي سرابًا، وبقيت قواعد إطلاق الصواريخ والمسيرات اليمنية "المتحركة" والمرنة وغير الثابتة، تعمل بنشاط وبفعالية مرتفعة ضدّ الاحتلال جنوب فلسطين المحتلة وضد السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بالكيان، وأيضًا ضدّ السفن الأميركية والبريطانية، والتي أضيفت إلى السفن الإسرائيلية في دائرة استهدافاتهم المحكمة.

ولم يكتف اليمنيون بإثبات فعالية مناوراتهم بالصواريخ والمسيرات بمواجهة القدرات الأميركية والبريطانية المتقدمة، ليعمدوا، وبهدف تفعيل مناوراتهم هذه، إلى التدخل بغواصات بحرية مسيرة، بإمكانياتها وبمميزاتها فوق العادية، ما أربكت الوحدات الأميركية التي استُنفِدت بمستوى مرتفع، لمواجهة اليمنيين، وبعد أن وقف الأميركيون مذهولين من هذا السلاح غير المتوقع، اعترفوا بأن اليمنيين يخوضون معركة بحرية لافتة، لم يحصل ما يشبهها منذ الحرب العالمية الثانية.

### في البعد الإقليمي:

من خلال الموقف اليمني المشرف والصامد والحاسم دعمًا لفلسطين، ورغم كلّ الضغوط والتهديدات الغربية، ورغم كلّ التحفظات العربية، ثَبتَ أنه لا يمكن تجاوز اليمن، كقوة إقليمية فاعلة، لا تتأثر بالتهديدات، وموقفها المبدئي لا يرتبط بأي شكل من أشكال الاستهداف العسكري والتخويف والحصار والتضييق السياسي والاقتصادي، وتجربة العدوان على اليمن خلال ثماني سنوات من ممارسة كلّ هذه الأشكال من الضغوط، لهي خير دليل على قوة وثبات الموقف اليمني أمام التزاماته القوميّة والوطنية والدينية.

### في البعد الاستراتيجي الدولي:

قد يكون أهم عنصر من عناصر القوّة اليمنية، بالإضافة طبعًا للثبات والالتزام بالمبادئ الوطنية والقوميّة، وبالإضافة لقوة الإنسان اليمني، كمفكر مثقف ذي قدرات علمية لافتة، وكمقاتل شديد البأس والعزيمة، وبالإضافة أيضًا للقدرات العسكرية اليمنية التي أثبتت فعاليتها، بعد التطوير والتصنيع، أو بعد الاستفادة من استشارات وتجهيزات خارجية، وإيرانية تحديدًا، يبقى الموقع الجغرافي الحيوي، كورقة قوة استراتيجية بيد أبناء اليمن، نجحوا في استثمارها والاستفادة منها.

---

التحليل الإخباري

# الاقتصاد الإسرائيلي.. انحدار وتآكل وتراجع في التصنيف

زياد ناصر الدين
كاتب ومحلل سياسي

دُق ناقوس الخطر الكبير في "إسرائيل"، وتهاوت فكرة أن اقتصاد الكيان لا يتأثر بالحروب، وبدأت النتائج الأولية لمعركة "طوفان الأقصى" تكشف مدى معاناة هذا الاقتصاد وتضرره قبل ظهور التداعيات السياسية والعسكرية. ولم يكن في حسبان أكثر المتشائمين أن يتخذ الاقتصاد الإسرائيلي منحى منحدراً كهذا في هذا التوقيت من الحرب على قطاع غزة، وفي الشمال عند جبهة جنوب لبنان، لا بالشكل ولا بالمضمون، وأن يقود ذلك إلى مسار سلبي واضح نتيجة العدوان داخل الكيان.

### تدهور في النمو

ومن خلال متابعة حقيقة ما حصل من تآكل للاقتصاد الإسرائيلي منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر حتى منصف الشهر الخامس للحرب، يبرز التقرير الذي أصدرته مؤسسة "كابيتال إيكونوميكس" البحثية، والذي قالت فيه إن معدل النمو الاقتصادي تدهور إلى أدنى مستوى منذ تأسيس هذا الكيان واقتصاده المركب، إذ وصل إلى دون مستوى ٢٪، متوقعة أن ينخفض في الفصل الأول من العام ٢٠٢٤ إلى ما دون ٠,٥٪. ويرجع هذا إلى أسباب عدة، أبرزها:

- بلوغ الانكماش الاقتصادي في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ نسبة ١٩,٤٪ على أساس فصلي، وهذا أسوأ بكثير مما كان متوقعاً.
- تراجع الاستهلاك بنسبة ٢٦,٩٪ في الفصل الأخير من العام الماضي.
- تقلص استهلاك الخدمات بنسبة ٥٢٪.
- انخفاض استهلاك السلع بنسبة ٥٨٪.
- تهاوي الاستثمارات الثابتة بنسبة ٦٧,٨٪.
- توقف النشاط العقاري بنسبة ٩٥٪.
- تراجع الصادرات بنسبة ١٨,٣٪.
- انخفاض الواردات بنسبة ٤٢,٤٪.
- ارتفاع نفقات الحكومة بنسبة ٨٨,١٪.
- تخلّف ٣٧٧ ألف مدين عن سداد قروضهم.
- انهيار السياحة الداخلية بنسبة ٨٠٪، والخارجية بنسبة ١٠٠٪.
- توقف ٤٠٪ من قطاع نقل المواد عن العمل.
- إغلاق ٥٠٪ من مصانع المواد الغذائية.
- تراجع مستمر في القطاع الزراعي، وبدء الكلام عن الحاجة إلى الاستيراد بشكل فوري قبل الأزمة الكبرى.

### انخفاض الشيكل وخفض التصنيف

منذ بداية الحرب أيضاً، لا تزال العملة الإسرائيلية تتلقى الضربات تباعاً. ومع انكشاف ضعف بيانات الاقتصاد الكلي للكيان، انخفض الشيكل مجدداً وبحدة هذا الأسبوع مقابل كل من الدولار (٠,٩٤٪) واليورو (١,١٢٪)، وفقاً لصحيفة "غلوبس" العبرية، وسط توقعات بأن يظل السعر متقلباً في المستقبل القريب. وجاء ذلك أيضاً عقب خفض وكالة "موديز" الأميركية التصنيف الائتماني للكيان بدرجة واحدة، من A1 إلى A2، بسبب تأثيرات الحرب.

وبناء على كل ذلك، يتبين أن المكابرة الداخلية والدعم الخارجي الاستثنائي لن يخفيا حقيقة أن هذا الكيان الغريب اقتصادياً أوهن من بيت العنكبوت، وأن الاقتصاد الإسرائيلي لن يعود كما كان مطلقاً، في ظل مؤشرات دولية باتت تؤكد أن الانكماش الاقتصادي قادم لا محالة.